OECD
BETTER POLICIES FOR BETTER LIVES

SCZone

دعم لتطوير المنطقة الاقتصادية لقناة السويس

ورشة العمل الثالثة:

إنشاء الإطار التنظيمي لتحسين بيئة الأعمال

21 و22 أيار/مايو 2017 ♦ 09:00 – 16:45

وزارة الخارجية
جمهورية مصر العربية
القاهرة، مصر

للمزيد من العلومات، الرجاء الاتصال بـ:

- السيد صبري درايا، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Sabri.Draia@oecd.org)
- السيدة رحام جلال، المنطقة الاقتصادية لقناة السويس (Reham.Galal@sczone.eg)
- السيدة أسما زايد، وزارة الخارجية (+202 2575 9138 / +202 2574 7826)

OECD
BETTER POLICIES FOR BETTER LIVES

MENA-OECD
Competitiveness Programme

السياق

تلجأ الحكومات في جميع أنحاء العالم إلى استخدام المناطق الاقتصادية الخاصة بشكل متزايد لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع النمو الموجه نحو التصدير وتوليد فرص العمل. فقد تكون خيارا فعالا لجذب المستثمرين وزيادة حصائل الصادرات وتنويع الاقتصاد، شرط اعتماد أطر السياسات الصحيحة وتجنب الانحرافات والآثار الخارجية السلبية. ويشمل ذلك التأكد من أن مساهمة المناطق الاقتصادية الخاصة في الاقتصاد العام مبنية بوضوح، وتعتمد على أوجه التآزر والتكامل.

وفي سياق مشروع الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول "دعم تنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس"، ستتناول ورشة العمل هذه الشروط العامة واللبنات الأساسية للنجاح في تطوير منطقة اقتصادية ديناميكية ومستدامة بما يتماشى مع المعايير الدولية و أفضل الممارسات:

- **تأسيس نظام رقابي فعال** للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس وإصدار مجموعة من الأنظمة التي تعزز البيئة التنافسية؛
- **تأمين بيئة ملائمة للأعمال التجارية** من خلال بلورة سياسة سليمة للاستثمار وبذل جهود للترويج؛
- **تحسين الإدارة والنزاهة والشفافية والتواصل**، بما في ذلك الشراء السليم للمشاريع الاستثمارية.

فريق العمل

- **نيكولاي ماليشيف**، رئيس قسم، و**جيمس درومنت**، محلل السياسات، قسم السياسات التنظيمية، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
- **يوكيهيكو همادا** و**كنزا خشاني**، محللا السياسات، قسم النزاهة في القطاع العام، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
- **هيلين فرنسوا**، محللة قانونية، قسم الاستثمارات، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
- **كارلوس كوندي**، رئيس قسم و**صبري درايا**، منسق، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

المشاركون

- الهيئة العامة لتنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس
- الوزارات الحكومية الرئيسية
- القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية

معلومات أساسية

- توصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن السياسات التنظيمية والحوكمة
- إطار سياسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للاستثمار
- توصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن النزاهة العامة
- توصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن المشتريات العامة

معلومات عملية

ستتوفر الترجمة الفورية باللغة العربية / الإنجليزية خلال الاجتماع.

اليوم 1: الأحد 21 أيار/مايو

إن أولى الركائز الأساسية لنجاح أي منطقة اقتصادية هي توفر قواعد تنظيمية تشجع الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وتمهد الطريق لكافة الشركات. في آب / أغسطس 2015، منح القانون المعدل حول المناطق الاقتصادية الخاصة، الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس سلطات تنظيمية هامة للقيام بذلك: ولكن لم يتم بعد تحديد مدى اتساق الإطار التنظيمي المطبق على الأنشطة في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس مع الإطار الوطني المصري، نظراً للآثار التي قد تترتب عن السياسات المختلفة.

في حين أن بلورة وتنفيذ الأنظمة هي إحدى الوظائف الرئيسية للمنظم، يدرك المنظم الجيد الحاجة إلى اتخاذ قرارات استراتيجية حول أين وكيف ولماذا يقوم بالتنظيم في المقام الأول. وانطلاقاً من هذه العملية، يمكن للمنظم أن يبني نظاما إداريا استراتيجيا يضمن العمل على تحقيق الأولويات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل بكفاءة وفعالية للقطاع الذي يعمل فيه. ويكتسي ذلك أهمية خاصة بالنسبة للمنظمين الجدد الذين يصلون في كثير من الأحيان إلى نظام يتضمن تشريعات وتنظيمات قائمة مسبقا، والتي توجه جهودهم باطنياً - كما هو الحال في مصر مع برنامج الإصلاح التشريعي الجاري (مثلاً قانون الاستثمار لعام 2017).

- كيف يتم دمج االولويات إلستراتيجية والسياساتية المتعلقة بمشروع تنمية منطقة قناة السويس في أجندة الإصلاح االقتصادي الشامل في مصر، لا سيما قانون االستثمار الجديد ؟
- كيف يبدأ المنظم الجديد بالتفكير من خلال الإدارة الاستراتيجية ؟ ما الدور الذي يلعبه في تصميم التنظيمات وتوفيرها وتقييمها ؟
- ما هي الدروس التي يمكن تعلمها من البلدان الأخرى ؟

سيهدف اليوم الأول من ورشة العمل إلى الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال الجمع بين المنطقة الاقتصادية لقناة السويس والوزارات الحكومية الرئيسية، وأصحاب المصلحة المحليين، والمسؤولين من الاتحاد الأوروبي، وخبراء من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتبادل الممارسات الجيدة ووجهات النظر.

09:00	التسجيل
09:15	الافتتاحية

كلمة ترحيب و ملاحظات افتتاحية:

- **وزارة الخارجية** لجمهورية مصر العربية
- **هيئة المنطقة الاقتصادية لقناة السويس**
- **وفد الاتحاد الأوروبي إلى مصر**
- **السيد كارلوس كوندي**، رئيس قسم الشرق الأوسط وأفريقيا، منظمة (OECD)

10:30 - 09:30 الجلسة 1.1 تحسين المناخ الاستثماري: تجربة المنطقة الاقتصادية لقناة السويس

قد تكون الاستثمارات الدولية محركا قويا لتوسيع القدرة الإنتاجية، ونشر التكنولوجيا، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق الدولية. لذا يشكل خلق بيئة عمل مؤاتية للاستثمار تحديا هاما لصانعي السياسات. ويتطلب ذلك في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس نهجا متكاملا واستراتيجية شاملة للحكومة تشمل مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة المؤسسية وإطارا سليما للسياسة العامة.

مقدمة المنسق: **شريف فوزي**، مدير تنفيذي، المجموعة العربية الأفريقية للاستشارات

العروض الأساسية

- **السيدة هيلين فرنسوا**، محللة قانونية، قسم الاستثمارات، منظمة (OECD)
- **السيد كريم صادق**، العضو المنتدب لشركة القلعة القابضة (ex-Citadel Capital)
- ممثل عن **هيئة المنطقة الاقتصادية لقناة السويس**

نقاش حول الطاولة

11:00 - 10:30 إستراحة

12:30 - 11:30 الجلسة 1.2 تصميم أنظمة أفضل

تشكل الأنظمة أداة رئيسية لتحقيق أهداف السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للحكومات. تتمتع الحكومات بمجموعة واسعة من الخطط التنظيمية التي تعكس الاحتياجات المعقدة والمتنوعة لمواطنيها ومجتمعاتها واقتصادها.

استجابة للحاجة إلى وضع أنظمة أفضل في مصر، تعتزم هذه الجلسة تزويد المسؤولين في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس وخارجها بمجموعة من الأسئلة التي تعكس المبادئ الرئيسية لاتخاذ القرارات السليمة المستخدمة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بهدف تحسين فعالية وكفاءة التنظيم الحكومي من خلال: رفع مستوى الأساس القانوني والوقائعي للأنظمة، وتوضيح الخيارات، ومساعدة المسؤولين على التوصل إلى قرارات أفضل، ووضع عمليات لاتخاذ القرار أكثر تنظيما وتوقعا، وتحديد الأنظمة القائمة التي عفا عليها الزمن أو غير اللازمة، وجعل الإجراءات الحكومية أكثر شفافية.

1. هل تم تعريف المشكلة بشكل صحيح ؟
2. هل أن الإجراءات الحكومية مبررة ؟
3. هل أن التنظيم هو أفضل شكل من أشكال الإجراءات الحكومية ؟

4. هل هناك أساس قانوني للتنظيم ؟
5. ما هو مستوى (مستويات) الحكومة المناسبة لهذا الإجراء ؟
6. هل تبرر فوائد التنظيم التكاليف ؟
7. هل يتسم توزيع التأثيرات على المجتمع بالشفافية ؟
8. هل الأنظمة واضحة ومتسقة ومفهومة وهل يمكن للمستخدمين الوصول إليها ؟
9. هل تتمتع كافة الأطراف المهتمة بفرصة تقديم رأيها ؟
10. كيف سيتم تحقيق الامتثال ؟

مقدمة المنسق: **السيد جيمس درومنوند،** الأمانة العامة لمنظمة (OECD)

العرض الرئيسي

- **السيد نيكولاي ماليشيف،** رئيس قسم السياسات التنظيمية، منظمة (OECD)

نقاش حول الطاولة

14:00 - 12:30 الغداء

15:00 - 14:00 الجلسة 1.3 تطبيق أنظمة أفضل

يعد ضمان الامتثال الفعال للقواعد والأنظمة عاملا هاما في خلق مجتمع يعمل بشكل جيد وتعزيز الثقة بالحكومة. إذا لم تطبق الأنظمة بشكل صحيح، فلا تُحقق الأهداف التي تتطلع إليها الحكومات. ولذلك، فإن إنفاذ القواعد التنظيمية عنصر رئيسي في حماية الصحة والسلامة وحماية البيئة وتأمين عائدات ثابتة للدولة وتحقيق أهداف عامة أساسية أخرى. إن الرقابة هي العملية الأكثر وضوحا وأهمية بين عمليات الإنفاذ التنظيمي.

قد طورت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مبادئ أساسية وتوجيهات لتنظيم وإصلاح عمليات الرقابة، وسيساعد بعضها المنطقة الاقتصادية لقناة السويس على تنفيذ الأنظمة الأعلى جودة. تعتزم هذه الجلسة تقديم مجموعة من تلك المبادئ والتوجيهات التي ينبغي أن يستند إليها التنفيذ الفعال لعمليات الرقابة سعيا لتحقيق أفضل نتائج في الامتثال ومستوى أعلى في نوعية الأنظمة:

1. الإنفاذ القائم على الأدلة
2. الانتقائية
3. التركيز على المخاطر والتناسب
4. التنظيم المستجيب
5. رؤية طويلة الأجل
6. التنسيق والتوطيد
7. شفافية الحكم
8. تكامل المعلومات
9. عملية واضحة ونزيهة
10. تعزيز الامتثال
11. المهنية

مقدمة المنسق: **السيد جيمس درومنوند،** الأمانة العامة لمنظمة (OECD)

العرض الرئيسي

- **السيد نيكولاي ماليشيف،** رئيس قسم السياسات التنظيمية، منظمة (OECD)

نقاش حول الطاولة

- ممثل عن وزارة الاستثمار والتعاون الدولي / الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

15:30 - 15:00 إستراحة

16:30 - 15:30 *الجلسة 1.4 حوكمة المنطقة الاقتصادية لقناة السويس*

إن تحقيق نتائج تنظيمية مرضية هي دائما ثمرة الجهد التعاوني الذي بذلته: الحكومة، والمنظمون، والخاضعون للتنظيم، والمجتمع الأوسع. لذا فإن ترتيبات الحوكمة الخاصة بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس ستكون مهمة لتعزيز هذه الجهود التعاونية وبناء نجاح وشرعية أي إجراء تنظيمي ضروري. ولهذه الأسباب، تتطلب ترتيبات الحوكمة دراسة متأنية لضمان المساهمة في تحقيق أهداف السياسات بكفاءة وكسب ثقة الجمهور بدلا من عرقلتها.

تهدف هذه الجلسة إلى مناقشة الإطارالذي يهدف إلى تحقيق الحكم الرشيد من خلال تحديد المبادئ العامة التي قد تنطبق على المنطقة الاقتصادية لقناة السويس. يمكن التمييز بين جانبين من جوانب إدارة المنطقة الاقتصادية لقناة السويس:

- الإدارة الخارجية (خارج المنطقة الاقتصادية لقناة السويس): الأدوار، والعلاقات، وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات بين السلطة التشريعية والجهات الفاعلة في الإدارة والكيانات المنظمة والمجتمع الأوسع؛
- الإدارة الداخلية (داخل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس): الهياكل التنظيمية، ومعايير السلوك والأدوار والمسؤوليات، وتدابير الامتثال والمساءلة، والرقابة على العمليات التنظيمية، وإعداد التقارير المالية وإدارة الأداء.

لقد طورت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجموعة من المبادئ لدعم إدارة المؤسسات التنظيمية. وستكون هذه المبادئ أساساً للمناقشة:

1. وضوح الأدوار
2. منع التأثيرات غير المشروعة والحفاظ على الثقة
3. اتخاذ القرارات وتحديد الهيكل التنظيمي للمنظمين المستقلين
4. المساءلة والشفافية
5. الالتزام
6. التمويل
7. تقييم الأداء

مقدمة المنسق: **السيد جيمس درومنوند**، الأمانة العامة لمنظمة (OECD)

العرض الرئيسي

- **السيد نيكولاي ماليشيف**، رئيس قسم السياسات التنظيمية، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

نقاش حول الطاولة

16:30 ملاحظات ختامية

اليوم 2: الأثنين 22 أيار/مايو

إن وجود إطار متين للحوكمة والإطار المؤسسي يقوم على النزاهة والشفافية والعمليات التشاركية هو شرط أساسي لاستعادة الثقة وثقة المستثمرين في سياق المناطق الاقتصادية الخاصة التي تستفيد من المعاملة التنظيمية التفضيلية. ويتطلب ذلك، على سبيل المثال، اتباع نهج متكامل ومتماسك في تشجيع الاستثمار يستند إلى المبادرات القائمة، بما في ذلك من جانب القطاع الخاص، ويشارك في حوار بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل ضمان مواءمة الرؤية والجهود.

وكل ذلك ينطوي على اتخاذ موقف قوي بشأن كبح الفساد وضمان تكافؤ الفرص للجميع. وقد أظهر تقرير الرشوة الخارجية الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2015, OECD) أن الفساد هو أحد أهم العوائق السامة أمام الاستثمار الفعال والفعال: فهو لا يقلل الاستثمار فحسب، بل يزيد من تفاقم جودته. ويسهم التقاط السياسات الاستثمارية من جانب المصالح والنخب المكتسبة في عدم المساواة ويولد الأزمات. إن مشاريع الاستثمار العام، التي تتأثر بشكل خاص بالاحتيال وسوء المعاملة والفساد، تتطلب تدقيقا دقيقا - حيثما يتم بذل العناية الواجبة ومعايير السلوك الأعلى - يمكن أن تسهم في تحسين تقديم الخدمات واجتذاب المستثمرين الأجانب.

- كيف يمكن للمناطق الاقتصادية الخاصة بلورة أنشطة ترويجية تحفز الاستثمارات مع إحداث أقل قدر ممكن من الضرر على الاقتصاد الوطني؟
- كيف يمكن للمشتريات العامة أن تساهم في تعزيز النمو الشامل في المنطقة ؟
- كيف تساهم معايير النزاهة والشفافية في تحقيق تكافؤ الفرص لجميع المستثمرين في المنطقة ؟

سيهدف اليوم الثاني من ورشة العمل إلى تبادل الدروس المستفادة من التجارب الدولية والممارسات الجيدة في المجالات التالية: تشجيع الاستثمار وتيسيره، والمشتريات العامة، والنزاهة، والشفافية، والتواصل.

09:00	التسجيل
09 :15	الافتتاحية
10:30 - 09:30	**الجلسة 2.1 جذب الاستثمارات في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس: المخاطر والفرص**

يمكن أن تلعب المناطق الاقتصادية الخاصة دوراً محفزاً للتغيير الاقتصادي الهيكلي، عن طريق رفع مكانة البلد في سلاسل القيمة العالمية، وتشجيع الآثار الإيجابية على الاقتصاد بشكلٍ عام. لكن هناك خطر في تطوير "منطقة محصورة" لها تأثير محلي محدود. لذلك، يتطلب النجاح في تشجيع الاستثمارات حسابا دقيقا لكيفية توظيف الموارد بأقصى قدر من الفعالية، وكيفية تنظيم أنشطة تشجع الاستثمار داخل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بالصلة مع الاستراتيجيات الوطنية و/أو القطاعية.

ستدور هذه الجلسة حول تجربة مقدونيا ودور المناطق الاقتصادية الخاصة في جذب الاستثمار على صعيدٍ أوسع وفاعليتها في جذب رؤوس الأموال والمخاطر المحتملة للإيرادات الضائعة والسباق نحو القاع والاضطرابات الاقتصادية.

المنسق: الأمانة العامة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

العرض الرئيسي

- **السيد فيكتور ميزو**، الرئيس التنفيذي، مديرية مناطق التنمية الصناعية التكنولوجية، جمهورية مقدونيا

نقاش حول الطاولة

- ممثل عن هيئة **المنطقة الاقتصادية لقناة السويس**
- ممثل عن **وزارة التجارة والصناعة** (TBC)

11:00 - 10:30 إستراحة

12:30 - 11:00	**الجلسة 2.2 الشراء من أجل النمو المستدام في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس**

المنسق: كنزا خشاني، الأمانة العامة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

إن المشتريات العامة هي النشاط الحكومي الأكثر تعرضا للهدر والاحتيال والفساد بسبب حجم التدفقات المالية. لكن عند تنفيذها بكفاءة وحسب معاييرسلوكية جيدة، يمكن أن تساهم في تحسين نوعية تقديم الخدمات وأن توفر خدمات ثانوية مثل النمو الأخضر والابتكار. ستُعرض خلال هذه الجلسة الخطوات الرئيسية لإنشاء نظام سليم للمشتريات، وضمان أثر إيجابي للمشتريات العامة في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس على النمو الاقتصادي وتحقيق أفضل مردود لدافع الضرائب.

- لماذا من المهم وجود نظام سليم للمشتريات؟ كيف يؤثر ذلك على الاستثمار والاقتصاد؟
- ما هي المبادئ التي ينبغي تنفيذها للحصول على نظام مشتريات سليم؟

العرض الرئيسي

- **السيدة كنزا خاشاني**، محلل السياسات، نزاهة القطاع العام، منظمة (OECD)
- **السيد كلاوس غرو**، المشاريع الضخمة والبنية التحتية، كبير مستشاري لمنظمة (OECD)

نقاش حول الطاولة

14:00 - 12:30 الغداء

15:30 - 14:00 الجلسة 2.3 حماية النزاهة ومكافحة الفساد في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس

المنسق: الأمانة العامة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

إن المشاريع الاستثمارية هي مجالات شديدة الخطورة معرضة للهدر والاحتيال والفساد - لا سيما في المنطقة الاقتصادية الخاصة حيث توجد مخاطر استخلاص السياسات وغيرها من الممارسات السيئة. لقد صممت أدوات النزاهة على وجه التحديد لحماية النزاهة في تقديم الخدمات العامة مثل الترخيص وتخصيص الأراضي والخدمات الأخرى للمستثمرين. ستوفر هذه الجلسة الأدوات لتعزيز نزاهة النظام، مع التركيز على منع انتهاكات النزاهة والكشف عنها ومعاقبتها:

- لماذا يعد الحفاظ على نزاهة المنطقة مهماً؟
- كيف يؤثر ذلك على المشتريات والاستثمار؟
- ما هي أدوات النزاهة الأساسية التي يجب أن تتمتع بها المنطقة الاقتصادية لقناة السويس؟

العرض الرئيسي

- **السيد يوكيهيكو هامادا**، محلل السياسات، نزاهة القطاع العام، منظمة (OECD)
- **السيد مارتن بيندرسون**، مشارك، شركات المسؤولية الاجتماعية (BSR)

نقاش حول الطاولة

15:30 - 15:00 إستراحة

16:30 – 15:30 الجلسة 2.4: الشفافية والتواصل في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس

المنسق: الأمانة العامة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

لا تعزز الشفافية الحكومية المساءلة وتضمن الحصول على المعلومات فحسب؛ بل تلعب أيضاً دوراً هاماً في تكافؤ الفرص للشركات:

- لماذا يعد الحفاظ على الشفافية في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس مهماً؟
- كيف يمكن تنفيذ استراتيجية فعالة لتحقيق الشفافية؟
- كيف يؤثر ذلك على المشتريات؟ ما هي المعلومات التي يجب أن تكون متاحة؟

من أجل الحصول على دعم حكومي وبناء دعم سياسي واجتماعي واسع، يتطلب مشروع المنطقة الاقتصادية لقناة السويس استراتيجية تواصل داخلي وخارجي فعال واستباقي:

- كيف يمكن تحقيق تواصل خارجي فعّال؟
- ما هي فوائد تعزيز التواصل الخارجي؟
- لمذا يعد التواصل الداخلي مهماً؟

العرض الرئيسي

- **السيدة كنزا خاشاني**، محلل السياسات، نزاهة القطاع العام، منظمة (OECD)
- **السيد يوكيهيكو هامادا**، محلل السياسات، نزاهة القطاع العام، منظمة (OECD)

نقاش حول الطاولة

16:30 ملاحظات ختامية

تعريف الشخصيات

نيكولاي ماليشيف، رئيس شعبة السياسات التنظيمية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. يوجه نيكولاي ماليشيف التحاليل المواضيعية والاستعراضات القطرية للإصلاح التنظيمي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبلدان غير الأعضاء في المنظمة. قام نيكولاي ماليشيف بتحديث الإطار المعياري للسياسة التنظيمية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والذي يرد الآن في كتيّب "التوصيات بشأن السياسات التنظيمية والحوكمة لعام 2012". كما شارك في تأليف عدد من منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنها "توقعات السياسة التنظيمية لعام 2015"، و"السياسة التنظيمية - دعم النمو الاقتصادي وخدمة المصلحة العامة" الذي نُشر في عام 2011. كما عمل مع عدد من الحكومات لدعم جهودهم لتحقيق الإصلاحات التنظيمية بما في ذلك كوريا وبيرو وشيلي والمكسيك. خلال فترة عمله في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عمل أيضا على التحول الاقتصادي في روسيا وأوروبا الوسطى والشرقية، كما قام بالعمل الاستشاري حول مجموعة من المواضيع أبرزها السياسات التنظيمية والإصلاحات المؤسسية. قبل انضمامه إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، عمل السيد ماليشيف كمحلل مالي في شركة جلاكسو سميث كلاين، وهي شركة أدوية، وكتاجر في الأوراق المالية في البنك الاستثماري وول ستريت ويست. إن السيد ماليشيف، أمريكي الجنسية، وحاصل على شهادة في الاقتصاد من جامعة ديوك وكلية كولورادو.

كارلوس كوندي هو رئيس قسم الشرق الأوسط وأفريقيا في منظمة OECD. وبهذه الصفة، يقود تنفيذ مبادرة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول الحوكمة والاستثمار، وهي منصة للحوار الإقليمي حول السياسات، واستعراض النظراء، وبرامج الإصلاح القطرية (مثلاً مع تونس والسلطة الفلسطينية والمغرب مؤخراً) التي تم اطلاقها في 2005. كما أنه مسؤول عن تنسيق مبادرات منظمة OECd في أفريقيا جنوب الصحراء، ومع جنوب أفريقيا كشريك رئيسي للمنظمة. قبل انضمامه إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كان السيد كوندي أستاذ مشارك في العلوم السياسية والسياسة العامة في جامعة غرناطة في إسبانيا. في هذا المنصب، قاد السيد كوندي عدة مشاريع في مجال التعاون الأكاديمي والبحث وبناء الشبكات بين الجامعات العربية والأوروبية. كما شغل أيضاً منصب أستاذ زائر في جامعة هارفارد وجامعة الأخوين في المغرب، حيث ألقى محاضرات بين عامي 2001 و 2003. يحمل السيد كوندي شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والإدارة العامة من جامعة كومبلوتنسي في مدريد.

يتمتع **شريف فوزي عبد الجواد** بخبرة تزيد عن 10 سنوات في مجال الإصلاح التنظيمي والتشاور والإصلاح المؤسسي. وقد قام بتصميم وتنفيذ برنامج إصلاح تنظيمي في مصر من خلال عمله كمدير تنفيذي لنشاط الإصلاح والتطوير التنظيمي المصري (إرادة). وقاد جرد واستعراض 30 000 اللوائح التجارية ذات الصلة في 11 وزارة، قدم تقييم الأثر التنظيمي (ريا). أجرى ريا في الزراعة والإسكان والنقل. ونصح الحكومات في مجالات مختلفة من الحكم (مثل تحليل السياسات العامة وإصلاح الإدارة العامة والإصلاح التنظيمي) في مختلف البلدان بما في ذلك مصر وسوريا والعراق ولبنان والإمارات وماليزيا. وقد قام بتصميم وتقديم التدريب على ريا إلى أكثر من 500 مسؤول حكومي وقدم المشورة الفنية حول إجراء تقييم الأثر الصناعي للهيئات الحكومية في مختلف القطاعات. كما سهل المشاورات الناجحة بين الوكالات الحكومية وبين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ويحمل شريف درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة (مصر)، ودرجة الماجستير في الحوكمة العامة في العالم العربي من جامعة غرناطة، إسبانيا.

هيلين فرانسوا هي مستشارة قانونية في مديرية الشؤون المالية في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حيث تعمل على برامج إصلاح سياسات الاستثمار، مع التركيز على قوانين ومعاهدات الاستثمار. وعلى مدى السنوات الست الماضية، عملت على استعراض سياسات الاستثمار في اثني عشر بلدا من بلدان آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا، وساعدت بلدان عديدة على إصلاح تشريعاتها الاستثمارية. وقبل انضمامها إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، عملت هيلين في الأمانة العامة للأمم المتحدة وفي السفارة الفرنسية في المغرب. تخرجت من جامعة باريس لا السوربون في القانون التجاري ومن جامعة باريس الثاني بانثون- أساس في القانون الاقتصادي الدولي.

إن **جيمس درومند** محلل سياسات في قسم السياسات التنظيمية، حيث يعمل على القضايا المتعلقة بالتنظيم الاقتصادي والرؤى السلوكية. في السابق، عمل كمستشار في قسم إصلاح القطاع العام في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على قضايا متعلقة بالحوكمة ذات المخاطر العالية، والنمو الشامل، والنظم الاستشارية للسياسات. بدأ مسيرته المهنية في القطاع المالي، إذ عمل في إحدى أكبر شركات السمسرة في كندا المتخصصة في القوات المسلحة الكندية. إن جيمس حاصل على درجة الماجستير من جامعة تورونتو، وماجستير في العلوم السياسية من جامعة كارلتون، وبكالوريوس العلوم السياسية من جامعة أوتاوا.

إن **فيكتور ميزو** هو الرئيس التنفيذي لهيئة المناطق الحرة المقدونية، وعضو رئيسي في الفريق الاقتصادي للحكومة ومسؤول عن جذب الاستثمارات الأجنبية. يقدم السيد ميزو في سلطة المناطق الحرة قيادة استثنائية ورؤية استراتيجية، إذ يعود له الفضل في العديد من المشاريع الاستثمارية التأسيسية التي قامت بها شركات متعددة الجنسيات التي أرست عمليات الإنتاج وتوفير الخدمات في مقدونيا. قبل ذلك، شغل السيد ميزو منصب الرئيس التنفيذي لشركة Invest Macedonia خلال أربع سنوات وحاول خلالها جذب المستثمرين المحتملين الذين يتطلعون للتوسع في أوروبا إلى مقدونيا. حصل على البكالوريوس والماجستير في الهندسة الميكانيكية من جامعة روتشستر للتكنولوجيا، وتخرج بامتياز مع مرتبة الشرف. كما أنه خريج جامعة هارفارد، ويحمل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية هارفارد للأعمال.

شغل **كلاوس غرو** منصب كبير مدراء التكامل في هيئة التسليم الأولمبية من 2007 إلى 2012، واهتم بإدارة واجهة بينية لأكثر من 100 مشروع لدورة الالعاب الاولمبية في لندن عام 2012 التي بلغت قيمتها 9.3 مليار جنيه استرليني، يليها 16 مليار جنيه استرليني لمشروع السكك الحديدية في لندن وتطوير قطار جديد فائق السرعة في السويد ومشروع بقيمة 9 مليار جنيه استرليني لعرض هامبورغ لاستضافة الألعاب الأولمبية عام 2024. كان كلاوس موثوقا به لقيادة المشاريع الكبيرة، ما أدى إلى ترقيه إلى منصب مدير المشروع للمحطة الرئيسية الجديدة في برلين لمدة 7 سنوات، حيث عقد سفقة الكهرباء الناجحة لنفق قاعدة غوتارد. يعمل كلاوس حالياً كمستشار لإدارة البرامج في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومع البرنامج الألماني لتغيير الطاقة الذي تبلغ ميزانيته 40 مليار جنيه استرليني، ومدينة هامبورغ، ويراقب المشاريع مثل مطار مكسيكو سيتي الدولي الجديد، وشبكة امدادات الطاقة الألمانية من الشمال إلى الجنوب، وخط المترو الجديد في هامبورغ، وتطوير ميناء هامبورغ. في ألمانيا، إن كلاوس عضو الجنة الألمانية لإصلاح بناء المشاريع الكبرى والمجلس الاستشاري لـ"Stuttgart 21" منذ عام 2013.

يوكيهيكو هامادا محلل السياسات في منظمة (OECD)يقود العديد من المشاريع في مجال التمويل السياسي، وتنظيم الحملات لكسب التأييد، وقضايا النزاهة في القطاع العام داخل مديرية الحوكمة العامة. هو محرر ومؤلف مشارك في التقرير الرئيسي حول "تمويل الديمقراطية" (2016) الذي يستعرض اتجاه قوانين التمويل السياسي في بلدان الOECD. يتمتع يوكي بخبرة واسعة في القطاع العام في اليابان والمملكة المتحدة. قبل انضمامه إلى منظمة OECD، عمل كمحلل سياسي في السفارة البريطانية في طوكيو، ولعب دورا رائدا في الضغط على واضعي السياسات اليابانيين، ودمج التعامل مع وسائل الإعلام وتنظيم الأحداث في الحملات الاستراتيجية لكسب التأييد. يحمل يوكي شهادة دكتوراه في السياسة العامة من كلية لندن الجامعية في المملكة المتحدة.

كنزا خاشاني، تعمل كمحللة سياسات في قسم النزاهة في القطاع العام في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتركز على النهوض بالعمل في مجال المشتريات العامة وتنفيذ توصيات منظمة التعاون الاقتصادي لعام 2015. قبل انضمامها إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كانت تعمل كمديرة للأداء الاقتصادي في هيئة المشتريات المركزية الفرنسية، وكانت مسؤولة عن وضع مؤشرات الأداء الرئيسية وضمان تنفيذ أهداف السياسة العامة وترشيد الإنفاق العام. تحمل كنزا شهادة الماجستير في الاقتصاد من كلية تولوز للاقتصاد والمدرسة المتعددة التكنولوجية.

مارتن بيندرسون، مشارك، شركات المسؤولية الاجتماعية، يقدم المشورة للشركات والمنظمات الدولية بشأن مجموعة من مواضيع الاستدامة. وهو يعمل في منظمة عالمية غير ربحية تعمل لدمج الاستدامة في استراتيجية الأعمال، وتعزيز التعاون بين الشركات وأصحاب المصلحة.

انضم **صبري درايا** إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2013 كمحلل سياسات / خبير اقتصادي في قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - أمانة العلاقات العالمية، وركزت مهامه على المشاريع المتعلقة بتنمية القطاع الخاص، وإصلاح مناخ الأعمال، والاستثمار. قبل ذلك، عمل صبري في المراجعة الداخلية للحسابات في بنك فرنسا، وشارك في استعراض النظراء لممارسات التعويض للبنوك في مجموعة العشرين. حاز صبري على درجة الماجستير في الشؤون العامة من معهد الدراسات السياسية في باريس وجامعة كولومبيا في نيويورك.